مكانة السنة

روان بنت إبراهيم النغيمشي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية

مكانة السنة

المـادة:
مناهج البحث العلمي.

إعـداد الطـالبـة:
روان بنت إبراهيم النغيمشي

إشـــراف:
د. مفرح القوسي.

العـام:
1441-1442هـ.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المقدمة

الحمد لله رب العالمين - والصلاة والسلام على رحمة الله إلى العالمين، وعلى إخوانه وآله وأصحابه والتابعين.

أما بعد:

فلقد بعث الله - سبحانه وتعالى - محمداً صلى الله عليه وسلم على فترة من الرسل، وأنزل عليه القرآن الكريم، فختم الله - تعالى - به الرسل، وختم برسالته الرسالات، وختم بكتابه الكتب، وجعله مصدقاً لما بين يديه منها ومهيمناً عليها.

وقد جاء القرآن المجيد مشتملاً على الدين كله، بعضه مفصل والكثير منه مجمل، ولما كان الكتاب المجيد بحاجة إلى السنة تبينه وتفصله، فقد كانت السنة من وحي - الله تعالى - إلى نبيه - صلى الله عليه وسلم - حتى يكون المبيِّن والمبيَّن من مصدر واحد، وعلى مستوى واحد، وحاشا - الله تعالى - أن ينزل الكتاب وحيا، ثم يترك بيان ما فيه لبشر بعيداً عن الوحي. من ذلك كان القرآن المجيد والسنة النبوية المطهرة يصدران من مشكاة واحدة، مشكاة الوحي الإلهي المعصوم.

يقول الله - عز وجل - عن رسوله – صلى الله عليه وسلم: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}[1]، ومنذ جاءت الرسالة الخاتمة وأعداء الله لها بالمرصاد. وقد اتخذت العداوة لله ورسوله ولدينه صورا مختلفة وأشكالاً عديدة. بعضهم عداؤهم واضح والكثير منهم خفي وذلك بإثارة الشبهات ضد سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم -؛ ولذلك فقد بينت في هذا البحث منزلة السنة ووردت بعض شبهات الأعداء الخفية التي تشكك في السنة والرد عليهم.

نسأل الله -سبحانه -التوفيق والسداد والمعونة والاحتساب، إنه -سبحانه -ولي ذلك والقادر عليه.[2]

---

[1] سورة النجم، الآيتان: 3_4.

[2] انظر: شبهات القرآنيين حول السنة، 1/ 3-4.

خطة البحث

يشتمل البحث على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على ما يلي:

- بيان أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

التمهيد: ويشتمل على التعريف بالمصطلحات الأساسية في البحث:

الأول: تعريف (المكانة) لغةً واصطلاحًا.

الثاني: تعريف (السنة) لغةً واصطلاحًا.

المبحث الأول: حجية السنة:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إثبات حجية السنة من القرآن.

المطلب الثاني: إثبات حجية السنة من السنة.

المطلب الثالث: إثبات حجية السنة من الإجماع.

المبحث الثاني: منزلة السنة من القرآن:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تقرير القرآن والتأكيد على ورد فيه.

المطلب الثاني: تفصيل ما أُجمل في القرآن.

المطلب الثالث: تخصيص عام القرآن.

المطلب الرابع: تقييد مطلق القرآن.

المطلب الخامس: تشريع أحكام لم ترد في القرآن.

المبحث الثالث: بعض الشبه المثارة حول مكانة السنة النبوية والرد عليها:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شبهة أن القرآن يغني عن السنة.

المطلب الثاني: شبهة أن السنة ليست من الوحي.

المطلب الثالث: شبهة أن الله إنما تكفل بحفظ القرآن دون السنة.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج العلمية للبحث والتوصيات.

الفهارس: سأُذيل البحث بفهرسين اثنين:

أحدهما: للمصادر والمراجع.

والثاني: للموضوعات.

منهج البحث:

- أعزو الآيات القرآنية إلى سورها ورقم الآية.
- تخريج الأحاديث النبوية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما أو منه، وإن لم تكن منهما ذكرت التخريج مع بيان درجته.
- أجمع المادة العلمية من المصادر الأصلية، واستفيد من المؤلفات المعاصرة متى احتجت لذلك.
- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم.
- أبيّن رقم الجزء والصفحة في الهامش للمرجع والمصدر المنقول منه.
- إذا لم أتصرف في النقل أوردته بين قوسي تنصيص مع الإشارة في الحاشية إلى المرجع، وإذا تصرفت فيه

بشكل يسير أُشير بعد ذكر المرجع إلى أن النقل كان بتصرف يسير، أما إذا تصرفت فيه تصرفاً كثيراً أُسبق المرجع بكلمة (انظر).

- إذا كررت النقل من المرجع دون أن يفصل بين النقلين نقل من مرجع آخر، ذكرت في الحاشية عبارة (المرجع السابق).
- إذا وضعت بين الكلمات هذه النقاط الثلاث (...)، فإن ذلك يعني أن هناك كلاماً تم حذفه طلباً للاختصار.
- ... تكاملي جمع بين المنهج التأصيلي والنقدي والمقارن.

هذا ما عملته في البحث، فإن وُفقت فمن الله وحده، وإن كان هناك خطأ فإني أسأل الله بمنّه وكرمه أن يغفر لي ويسدد خطاي، وألا يحرمني خير ما عنده بسوء ما عندي إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

التمهيد: ويشتمل على التعريف بالمصطلحات الأساسية في البحث:

الأول: تعريف (المكانة) لغةً واصطلاحًا.

الثاني: تعريف (السنة) لغةً واصطلاحًا.

الأول: تعريف المكانة لغةً واصطلاحاً:

- تعريف المكانة لغةً:

مكان في أصل تقدير الفعل مُفعَلٌ، لأنه موضع لكينونة الشيء فيه. والمكان: المَوْضِعُ، والجمع: أمكنة.[3]

- تعريف المكانة اصطلاحاً:

والمكانة: المنزلة عند الملك، والجمع: مكانات. والمكان والمكانة واحد. [4]

الثاني: تعريف السنة لغةً واصطلاحاً:

- تعريف السنة لغةً:

والسنة: السيرة، حسنة كانت أو قبيحة، والأصل فيه الطريقة والسيرة، وإذا أطلقت في الشرع فإنما يراد بها ما أمر به النبي، صلى الله عليه وسلم، ونهى عنه وندب إليه قولا وفعلا مما لم ينطق به الكتاب العزيز، ولهذا يقال في أدلة الشرع: الكتاب والسنة أي القرآن والحديث. [5]

كما في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-قال: " من سن في الإسلام سنة حسنة، فعمل بها بعده، كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، فعمل بها بعده، كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء". [6]

- تعريف السنة اصطلاحاً:

عرفها علماء الحديث: بأنها "كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة.[7]

---

[3] انظر: لسان العرب-لابن منظور، مادة (مكن)، 13/ 412-41.

[4] المرجع السابق.

[5] المرجع السابق، مادة (سنن)، 13/125.

[6] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، 4/ 2059، حديث رقم: (1017).

[7] السنة النبوية ومكانتها-باجمعان، ص8.

المبحث الأول: حجية السنة:

وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: إثبات حجية السنة من القرآن.

المطلب الثاني: إثبات حجية السنة من السنة.

المطلب الثالث: إثبات حجية السنة من الإجماع.

المطلب الأول:
إثبات حجية السنة من القرآن.

مكانة السنة النبوية، ومنزلتها من التشريع الإسلامي، فلقد انتهى العلماء المحققون من السلف والخلف رحمهم الله تعالى إلى أن الحديث النبوي الشريف والذي صح حسب القواعد الأصولية حجة على جميع الأمة، وقد أجمعوا على ذلك إجماعا استناده الكتاب الكريم، والسنة النبوية.

فمن القرآن؛ قوله تعالى: {رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[8]، قال العلامة ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره في هذا الموضع: "الحكمة السنة قاله الحسن، وقتادة، ومقاتل بن حيان، وأبو مالك وغيرهم".

فهذه الآية، وآية أخرى وهي قوله تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ}[9] نص صريح على أن الله تعالى لم يخص نبيه صلى الله عليه وسلم وحده بالسنة بل إنه جل وعلا سن هذه السنة لجميع رسله، وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام الذين أكرمهم بالنبوة والرسالة.[10]

---

[8] سورة البقرة، الآية 129.

[9] سورة آل عمران، الآية 81.

[10] انظر: حجية السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، عبد القادر السندي، ص91-93.

وما ورد في القرآن من إيجاب اتباع الرسول-صلى الله عليه وسلم-، نحو قوله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}[11] [12]، والفعل ما أتى به، فوجب أخذه، لأن ظاهر الأمر الوجوب، وقوله تعالى: {قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله}[13] فجعل الله تعالى اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم من لوازم محبتنا الله، ومحبتنا الله تعالى واجبة، ولازم الواجب واجب؛ فاتباعه عليه الصلاة والسلام واجب والأمر للوجوب.[14]

"وقال عز وجل: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ}[15] فجعل كمال ابتداء الإيمان الذي ما سواه تبع له الإيمان بالله ثم برسوله معه. قال الشافعي: ففرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله". [16]

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وكلها تعطينا بيانا واضحا، وتفسيرا شافيا عن مكانة ومنزلة السنة من القرآن الكريم، وحجية السنة والاستدلال بها على ما يستدل به على أحكام الشرع حلالا، وحراما، وأمرا، ونهيا، قال جل وعلا في سورة النساء: {فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيما}[17][18]

---

[11] سورة الحشر، الآية 7.

[12] تدوين السنة ومنزلتها، عبد المنعم سيد النجم، 1/27.

[13] سورة آل عمران، الآية 31.

[14] انظر: شرح تنقيح الفصول، 1/ 288-290.

[15] سورة النور، الآية 62.

[16] انظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة-جلال الدين السيوطي، ص7.

[17] سورة النساء، الآية 65.

[18] السنة النبوية ومكانتها-رقية نياز، ص14 بتصرف يسير.

المطلب الثاني:
إثبات حجية السنة من السنة.

"نص النبي صلى الله عليه وسلم على حجية السنة، وأكد أنها دليل من أدلة الأحكام التشريعية، وكان هذا التقرير منه صلى الله عليه وسلم بَدَهيّا، ولاسيما بعد برهان القرآن ذلك بآيات صريحة لا تحتمل التأويل".[19]

ومن الأحاديث على إثبات حجيتها فقوله-صلى الله عليه وسلم-: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسَّكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ).[20] وكذلك قوله-صلى الله عليه وسلم-: (صلوا كما رأيتموني أُصلي)،[21] قال البيهقي بعد إحكامه هذا الفصل: ولولا ثبوت الحجة بالسنة لما قال صلى الله عليه وسلم في خطبته بعد تعليم من شهده أمر دينهم: (ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع)[22].

ثم أورد حديث: (نضر الله امرءا سمع منا حديثا فأداه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع)[23] وهذا الحديث متواتر. قال الشافعي: فلما ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها دل على أنه لا يأمر إن يؤدى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه، لأنه إنما يؤدى عنه حلال يؤتى وحرام يجتنب وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا.[24]

---

19 السنة النبوية ومكانتها-رقية نياز، ص14.

20 أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: أول كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، 5/ 12، حديث رقم: (4607) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

21 أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافر، 1/ 128، حديث رقم: (631).

22 أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "رب مبلغ أوعى من سامع"، 2/176، حديث رقم: (1741).

23 أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم، 4/46، رقم الحديث: (3600) وقال: حديث صحيح.

24 انظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة-جلال الدين السيوطي، ص8-9 بتصرف يسير.

و"قوله صلى الله عليه وسلم: (كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى)، قيل: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: (من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى)[25]. فدخول الجنة والنجاة من النار مبني على طاعته صلى الله عليه وسلم واتباع أمره؛ إذ إن طاعته واجبة وهي مصدر أساس في التشريع الإسلامي. وغيرها من الأدلة التي دلت على اتباع أمره، ولزوم طاعته فلا يسع أحدا رد أمره لفرض الله طاعة نبيه".[26]

وقد وضح هذا الأمر مصطفى السباعي حيث قال: "ولا شك في أن أحاديث الآحاد، بما حف بها من ظنون في طريق ثبوتها، يجعلها في المرتبة الثانية بعد القرآن من حيث الثبوت، وأما من حيث الاجتهاد وفهم النصوص؛ فلابد من الرجوع إلى السنة قبل تنفيذ نصوص القرآن؛ لاحتمال تخصيص السنة لها أو تقييدها، أو غير ذلك من وجوه الشرح والبيان التي ثبتت للسنة؛ فهي من هذه الناحية متساوية مع القرآن، من حيث مقابلة نصوصها بنصوصه، والتوفيق بينهما، والجمع حين يظهر شيء من التعارض، وهذا لا ينازع فيه أحد ممن يقول بحجية السنة".[27]

"فالإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم هو الإيمان الكامل بما جاء به من عند الله تعالى من كتاب وسنة صحيحة ثابتة والعمل بهما ظاهرا وباطنا وتسليم الأمر إليهما والدعوة إليهما، والاستماتة في سبيلهما حتى يأتيه الموت فيلقى ربه بلقاء عظيم مرضي".[28]

---

25 أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، 9/92، حديث رقم: (7280).

26 السنة النبوية ومكانتها-رقية نياز، ص15.

27 السنة النبوية ومكانتها-باجمعان، ص33.

28 حجية السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي-عبد القادر السندي، ص101.

المطلب الثالث:
إثبات حجية السنة من الإجماع.

"أجمع المسلمون من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الآن على حجية السنة، وعدِّها مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي، ولم يخالف في ذلك إلا من اتبع سبيل غير المؤمنين. وقد نقل هذا الإجماع جمع كثير من أهل العلم المحققين، فعلى سبيل المثال يقول العلامة القاسمي: ((انتهى العلماء المحققون إلى أن الحديث الصحيح حجة على جميع الأمة، وأيدوا رأيهم هذا بالآيات القرآنية التي تفرض على المؤمنين اتباع الرسول عليه السلام، والتسليم لحكمه، ورأوا مَنْ يحكي خلاف هذا المذهب غيرَ خليقٍ بالانتساب إلى العلم وأهله، وإن نسب نفسه أو نَسَبَتْه العامة إلى سعة المعرفة والتفقه في الدين))".[29]

"وحجية السنة متفق عليها عند المسلمين. قال الشوكاني: "اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال، وتحريم الحرام". ثم قال: "والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية لا يخالف في ذلك إلا مَنْ لا حَظَّ له في دين الإسلام".

لقد هيأ الله سبحانه وتعالى لهذه الأمة الإسناد لحفظ الدين، منذ عهد الصحابة، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه، بسنده عن مجاهد، قال: جاء بُشير العدوي إلى ابن عباس. فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس رضي الله عنه لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس! ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تسمع. فقال ابن عباس -رضي الله عنه-": إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا. فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[30].

وهكذا حفظ الله الدين منذ عهده الأول، إلى أن تقوم الساعة؛ فهيأ سبحانه وتعالى الإسناد؛ فكشف به العلماء السابقون وضع الزنادقة وغيرهم للأحاديث المكذوبة، في فترة كتابة الأحاديث، وما زال العلماء يكتشفون كذب

---

29 السنة النبوية ومكانتها-رقية نياز، ص18.

30 أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، 1/10.

المستشرقين وأذنابهم من المسلمين وغيرهم، بواسطة الأسانيد..."[31].

ومن أدلة إجماع الأمة سلفاً وخلفاً على حجية السنة؛ أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لما أخبرتهم عائشة رضي الله عنها بأنه-عليه الصلاة والسلام-اغتسل من النقاء الختانين رجعوا إلى ذلك بعد اختلافهم، وذلك يدل على أنه عندهم محمول على الوجوب، ولأنهم واصلوا الصيام لما واصل، وخلعوا نعالهم لما خلع عليه الصلاة والسلام، وكانوا شديدين الاتباع له عليه الصلاة والسلام في أفعاله.[32]

قال الشافعي: "وضع الله رسوله من دينه وفرْضِه وكتابه، الموضعَ الذي أبان -جل ثناؤه -أنه جعله عَلَمًا لدينه، بما افترض من طاعته، وحرَّم من معصيته، وأبان من فضيلته، بما قَرَن من الإيمان برسوله مع الإيمان به.

فقال تبارك وتعالى: {فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا: ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ. إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ}[33] ... ففرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله، قال جل جلاله في كتابه: {رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ، وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، وَيُزَكِّيهِمْ. إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[34]". [35]

---

[31] السنة النبوية ومكانتها-باجمعان، ص40-41.

[32] انظر: شرح تنقيح الفصول، 1/ 288-290.

[33] سورة النساء، الآية: 171.

[34] سورة البقرة، الآية: 129.

[35] راجع: الرسالة-للشافعي، 1/ 73.

المبحث الثاني: منزلة السنة من القرآن:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تقرير القرآن والتأكيد على ورد فيه.

المطلب الثاني: تفصيل ما أُجمل في القرآن.

المطلب الثالث: تخصيص عام القرآن.

المطلب الرابع: تقييد مطلق القرآن.

المطلب الخامس: تشريع أحكام لم ترد في القرآن.

المطلب الأول:
تقرير القرآن والتأكيد على ورد فيه.

"سنة رسول الله مُبَيِّنَة عن الله معنى ما أراد، دليلاً على خاصِّه وعامِّه"[36]، وتأتي السنة مقررة ومؤكدة لحكم جاء في القرآن الكريم، فيكون الحكم له مصدران، وعليه دليلان: دليل مثبت من آي القرآن، ودليل مؤيد من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم،كما في قوله تعالى: {إِنَّ الصَّلاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً}[37]، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}[38]، {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}[39]، { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }[40]، وجاء تقرير هذه العبادات وتوكيدها في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان).[41]

وغير ذلك من المأمورات والمنهيات التي دلَّت عليها آيات القرآن الكريم، وأيدتها سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقام الدليل عليها منهما.[42]

---

[36] الرسالة-للشافعي، 1/ 73

[37] سورة النساء، الآية: 103.

[38] سورة البقرة، الآية: 183.

[39] سورة البقرة، الآية: 97.

[40] سورة التوبة، الآية: 103.

[41] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (بني الإسلام على خمس)، 1/ 11، حديث رقم (8)

[42] انظر: السنة النبوية ومكانتها، رقية نياز، ص18، شبكة الألوكة: http://www.alukah.net/sharia/0/72808/#ixzz3n4eMAT3y

المطلب الثاني:
تفصيل ما أُجمل في القرآن.

من وظائف السنة مع القرآن أنها تبين معنى اللفظ أو الجملة أو الآية الذي تحتاج الأمة إلى بيانه، وأكثر ما يكون ذلك في الآيات المحملة، أو العاملة، أو المطلقة، فتأتي السنة، فتوضح المجمل، وتقيد العام، وتخصص المطلق، وذلك يكون بقوله صلى الله عليه وسلم، كما يمون بفعله وإقراره.[43]

فمثلاً في قوله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}[44] قال الرسول صلى الله عليه وسلم -يعلم الصحابي المسيء في صلاته-: (إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفع حتى تعدل قائما، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا، وافعل ذلك في صلاتك كلها)[45] [46]

"وسُنَنُ رسول الله مع كتاب الله وجهان: أَحَدُهما: نص كتاب، فَاتَّبَعَه رسول الله كما أنزل الله، والآخر: جملة، بَيَّنَ رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرَضَها عامًّا أو خاصاً، وكيف أراد أن يأتي به العباد، وكلاهما اتبع فيه كتاب الله."[47]

فهي إذا شارحة للقرآن تبين مجمله وتقيد مطلقه، وتؤول مشكله، فليس في السنة شيء إلا والقرآن دلّ على معناه دلالة إجمالية، أو تفصيلية.[48]

---

43 منزلة السنة في الإسلام -الألباني، ص7.

44 سورة النور، الآية: 56.

45 أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الآذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت، 1/ 152، حديث رقم (757)

46 انظر: شبكة الألوكة http://www.alukah.net/sharia/0/72808/#ixzz3n4eMAT3y

47 الرسالة-للشافعي، 1/ 90

48 تدوين السنة ومنزلتها-عبد المنعم سيد نجم، ص27.

المطلب الثالث:
تخصيص عام القرآن.

اللفظ العام يرد ذكره في القرآن الكريم، وقد يراد به أحياناً العموم والشمول لجميع أفراده. وقد يراد به أحياناً بعض الأفراد فقط. ولذلك فإن معرفة المراد من العموم، وجميع الأفراد، وبعضهم، يتحدد من قبل السنة النبوية الشريفة.

وهناك في القرآن الكريم نصوص كثيرة وردت في القرآن عامة، ثم جاءت السنة وقصرت هذا العموم على بعض الأفراد، وذلك كقوله تعالى: {وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ}[49]، فالآية عامة في إحلال ما وراء ذكر المحرمات في صور الآية، ثم جاءت السنة وخَصَّصت هذا العموم وقصرته على بعض أفراده، بقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها) [50].[51]

يجوز تخصيص عموم القرآن بالسنة، ولا خلاف فيما إذا كانت السنة متواترة، وأما إذا كانت السنة من أخبار الآحاد، فمذهب الأئمة الأربعة جوازه، وهو المختار، ودليله العقل والنقل.

أما النقل فهو أن الصحابة خصوا قوله -تعالى -: {والسارق والسارقة}[52] وأخرجوا منه ما دون النصاب بأن النبي -صلى الله عليه وسلم -: (كان يقطع في ربع دينار فصاعدا)[53]

فدل على أن لا يقطع إلا من بلغت سرقته ربع دينار، فصاعداً.[54]

---

49 سورة النساء، الآية: 24.

50 أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: لا تُنكح المرأة على عمتها، 7/12، حديث رقم: (5109).

51 السنة النبوية ومكانتها-رقية نياز، ص34 بتصرف يسير.

52 سورة المائدة، الآية: 38.

53 أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الحدود، باب ما جاء في كم تقطع يد السارق، 3/ 102، حديث رقم (1445)، وقال: حديث حسن صحيح.

54 انظر: الرسالة-للشافعي، 1/ 66

المطلب الرابع:
تقييد مطلق القرآن.

في قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}[55] إن السارق فيه مطلق كاليد، فبينت السنة القولية الأول منهما، وقيدته بالسارق الذي يسرق ربع دينار وذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم: (كان يقطع في ربع دينار فصاعداً)[56].

كما بينت الآخر بفعله صلى الله عليه وسلم أو فعل أصحابه وإقراره، فإنهم كانوا يقطعون يد السارق من عند المفصل، كما هو معروف في كتب الحديث، بينما بينت السنة القولية اليد المذكورة في آية التيمم: {فامسحوا بوجوهكم وأيديكم}[57] بأنها الكف، أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم للذي أجنب لم يجد الماء فتمعك في الصعيد: (إنما كان يكفيك هكذا. ومسح وجهه وكفيه واحدة)[58].

وهذا يؤكد ضرورة السنة لفهم القرآن.

---

[55] سورة المائدة، الآية: 38.

[56] سبق تخريجه

[57] سورة النساء، الآية: 43.

[58] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التيمم، باب التيمم ضربة، 1، 77، حديث رقم (347)

المطلب الخامس:
تشريع أحكام لم ترد في القرآن.

"اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه)[59] أي: أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة التي لم ينطق بها القرآن، وذلك كتحريم لحوم الحمر الأهلية وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وغير ذلك مما لا يأتي عليه الحصر."[60]

قال الشافعي: فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سُنن النبي من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا منها على وجهين ... والوجه الثالث: ما سنَّ رسول الله فيما ليس فيه نص كتاب.

فمنهم من قال: جعل الله له، بما افترض من طاعته، وسبق في علمه من توفيقه لرضاه، أن يَسُنَّ فيما ليس فيه نص كتاب.

ومنهم من قال: لم يسن سنة قط إلا ولها أصل في الكتاب، كما كانت سُنَّته لتبيين عدد الصلاة وعملها، على أصل جملة فرض الصلاة، وكذلك ما سنَّ من البُيُوع وغيرها من الشرائع، لأن الله قال: "{لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ}، وقال: {وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}، فما أحلَّ وحرَّم فإنما بيَّن فيه عن الله، كما بَيَّن الصلاة.

ومنهم من قال: بل جاءته به رسالةُ الله، فأثبتتْ سنَّتَه.

ومنهم من قال: أُلْقِيَ في رُوعه كلُّ ما سَنَّ، وسنَّتُه الحكمةُ: الذي أُلقي في رُوعه عن الله، فكان ما ألقي في روعه سنتَه قال رسول الله: (إن الروح الأمين نفث في روعي أنه ليس من نفس تموت حتى تستوفي رزقها , فاتقوا الله وأجملوا في الطلب)[61]

فكان مما ألقَى في روعه سنَّتَه، وهي الحكمة التي ذكَرَ اللهُ، وما نَزَل به

---

59 أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، 4/ 200، حديث رقم (4604)

60 إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول-للشوكاني، 1/96.

61 أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب الزهد، باب ما ذكر عن نبينا صلى الله عليه وسلم في الزهد، 7/ 79، حديث رقم (34332)

عليه كتابُ، فهو كتاب الله، وكلٌّ جاءه من نِعَمِ الله، كما أراد الله، وكما جاءته النِّعَم، تَجْمعها النعمة، وتَتَفَرَّقُ بأنها في أمورٍ بعضُها غيرُ بعض، ونسأل الله العصمة والتوفيق.

وأيُّ هذا كان، فقد بيَّن الله أنه فرَضَ فيه طاعة رسوله، ولم يجعل لأحد من خلقه عذراً بخلاف أمرٍ عرَفَه من أمر رسول الله، وأنْ قد جعل الله بالناس الحاجةَ إليه في دينهم، وأقام عليهم حجتَه بما دلَّهم عليه من سنن رسول الله مَعَاني ما أراد الله بفرائضه في كتابه، ليعلم مَن عرَف منها ما وصَفْنا أن سنته - صلى الله عليه - إذا كانت سنة مبيِّنة عن الله معنى ما أراد من مَفْروضه فيما فيه كتابُ يتْلونَه، وفيما ليس فيه نصُّ كتاب أخْرَى، فهي كذلك أيْنَ كانت، لا يختلف حكمُ الله ثم حكمُ رسوله، بل هو لازم بكلِّ حال.[62]

[62] انظر: الرسالة-للشافعي، 1/ 90، البحر المحيط في أصول الفقه-الزركشي، 6/ 6

المبحث الثالث: بعض الشبه المثارة حول مكانة السنة النبوية والرد عليها:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شبهة أن القرآن يغني عن السنة.

المطلب الثاني: شبهة أن السنة ليست من الوحي.

المطلب الثالث: شبهة أن الله إنما تكفل بحفظ القرآن دون السنة.

المطلب الأول:
شبهة أن القرآن يغني عن السنة.

لهذه الطائفة التي أسمت نفسها "القرآنيون" مغالطات، زعموا شبهات ضد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المطهرة، وأنها-في الوقت ذاته-أدلة قاطعة على وجوب ترك السنة النبوية المطهرة، وإهمالها والانصراف عنها، وعدم اعتبارها مصدراً للتشريع، والاقتصار على القرآن المجيد مصدراً وحيداً للتشريع الإسلامي، وهذه بعض شبههم مع تفنيدها والرد عليها.[63]

قولهم، إن القرآن الكريم كافٍ في بيان قضايا الدين وأحكام الشريعة، وإن القرآن قد اشتمل على الدين كله، بجملته وتفصيله، بكلياته وجزئياته، وأنه يحتوي جميع الأحكام التشريعية بتفصيلاتها، ما ترك شيئاً ولا فرط في شيء. ولهذا كان القرآن كافياً، ولم يكن ثمة حاجة لمصدر ثان للتشريع. فالسنة لا حاجة إليها، ولا مكان لها. وقد استدلوا لشبهتهم هذه بما زعموه أدلة من القرآن المجيد. من ذلك قوله - سبحانه: {مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}[64]، واستدلوا - كذلك - بقول الله - سبحانه - يصف القرآن الكريم: {مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}[65]. فلا حاجة إلى أن نكلف أنفسنا عناء البحث في سنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم لنعمل بما فيها وقد أغنانا بالقرآن عنها.[66]

-الرد عليها وتفنيدها:

إن القول بهذه الشبهة يدل على جهل بالقرآن المجيد، وعدم فهم لآياته، بل يدل على سوء قصد لدى القائلين بها. فإن الأمة مجمعة على أن القرآن العظيم قد اشتمل الدين مجملاً في كثير من جوانبه وأحكامه، ومفصلاً في

---

63 انظر: شبهات القر آنيين حول السنة-محمود مزروعة، ص49.

64 سورة الأنعام، الآية: 38.

65 سورة يوسف، الآية: 111.

66 انظر: شبهات القر آنيين حول السنة-محمود مزروعة، ص49-50، شبهات حول السنة، عبد الرزاق الفيفي، ص14 بتصرف يسير.

جوانب أخرى.

وقد جاءت السنة النبوية المطهرة فبينت المجمل وفصلته، والنبي صلى الله عليه وسلم وهو يبين ويفصل إنما ينفذ أمر الله تعالى ويؤدي ما وكله الله تعالى إليه من بيان القرآن المنزل على الخلق، تطبيقاً واستجابة لأمر الله عز وجل في قوله: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[67].

فالقرآن المجيد قد اشتمل على قضايا الدين، وأصول الأحكام الشرعية، أما تفاصيل الشريعة وجزئياتها فقد فصل بعضها وأجمل جمهرتها، وإنما جاء المجمل في القرآن بناء على حكمة الله عز وجل التي اقتضت أن يتولى رسوله صلى الله عليه وسلم تفصيل ذلك المجمل وبيانه. وهذا هو ما قام عليه واقع الإسلام، وأجمعت عليه أمته، وإذا كان أصحاب هذه الشبهة يزعمون أن القرآن المجيد قد فصل كل شيء، وبين كل صغيرة وكبيرة في الدين، فلنحتكم وإياهم إلى عماد الدين الصلاة، أين في القرآن الكريم عدد الصلوات، ووقت كل صلاة ابتداء وانتهاء، وعدد ركعات كل صلاة، والسجدات في كل ركعة، وهيئاتها، وأركانها، وما يقرأ فيها، وواجباتها، وسننها، ونواقضها، إلى غير ذلك من أحكام لا يمكن أن تقام الصلاة بدونها، ومثل ذلك يقال في أحكام العبادات كافة.

إن الله سبحانه قد وكل بيان ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى، وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (صلوا كما رأيتموني أصلي)[68]، ولم يقل: كما تجدون في القرآن، لأن القرآن قد خلا من تفصيل الأحكام وبيانها.

ولعل من حكمة الله سبحانه في ترك التفاصيل والبيان لرسوله صلى الله عليه وسلم أن تفصيل الأحكام وبيان جزئياتها، وتوضيح دقائقها، إنما يكون بالطريق العملي أولى وأجدى، ولو أن الأحكام فصلت قولاً نظرياً، لما استغنت عن بيان عملي واقعي. ولعله من الحكمة كذلك ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم من منزلة سامية ومكانة رفيعة لا يرقى إليها سواه، وذلك بإسناد الله

---

[67] سورة النحل، الآية: 44.

[68] بلوغ المرام من أدلة الأحكام، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، 1/96، حديث رقم (325)

تعالى تفصيل الأحكام وبيانها إليه صلى الله عليه وسلم، إذ لو كان كل شيء مفصلاً مبيناً لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل غيره من الناس مطبقاً لما هو قائم فعلاً.

ومن تفنيد شبهتهم توضيح ما استدلوا به حتى تبطل شبهتهم، وعمدتهم في الاستدلال على ما ذهبوا إليه هو قول الله - عز وجل: {مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}[69]، مدعين أن هذه الآية تعني أن الكتاب الكريم قد احتوى تفصيل كل صغيرة وكبيرة وبيانها، ومن ثم فلا حاجة إلى السنة التي تبينه وتفصله، وقد ذهب جمهور المفسرين إلى أن المراد بالكتاب في الآية الكريمة، إنما هو اللوح المحفوظ، وليس القرآن الكريم، وسياق الآية كاملة يرجح هذا، فالآية الكريمة كاملة: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ}[70]، فالآية تتحدث عن عظيم علم الله تعالى وإحاطته بكل شيء في الوجود من دواب وطيور وغيرها، وقد شمل علم الله سبحانه كل شيء، وقدر ما يقع لكل منها، ثم إليه يحشر الكل. [71]

---

[69] سبق بيانها ص19

[70] سورة النحل، آية: 44.

[71] انظر: شبهات القرآنيين حول السنة-محمود مزروعة، ص49-54.

المطلب الثاني:
شبهة أن السنة ليست من الوحي.

هذه الشبهة تقوم على أساس ادعائهم أن السنة النبوية ليست وحياً من قبل الله سبحانه على رسوله صلى الله عليه وسلم ولكنه اجتهاد وتصرف من النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى بشريته، وهو صلى الله عليه وسلم بهذا الاعتبار يصيب ويخطئ، فالسنة ليست وحياً، وبالتالي فهي ليست منزهة عن الخطأ، لأن المنزه عن الخطأ إنما هو الوحي، ولا وحي إلا القرآن المجيد. وإذا كانت أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله ليست وحياً، فلسنا ملزمين باتباعها، ولا هي مصدر من مصادر التشريع. وهم يذكرون أموراً يزعمون أنها أدلة على أن السنة ليست وحياً، وإنما هي اجتهاد من النبي صلى الله عليه وسلم باعتباره بشراً.

مثال على أدلتهم المزعومة: مسألة نزول جيش المسلمين في غزوة بدر، حيث أنزله الرسول صلى الله عليه وسلم منزلاً لم ظهر خطأ هذا المنزل، فانتقل الجيش إلى منزل آخر بناء على رأى صحابي من أصحابه رضوان الله عليهم.

- الرد على هذه الشبهة وتفنيدها:

إن هذه الشبهة التي أوردها هؤلاء سبقهم إليها بعض الطوائف من منكري سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الشبهة مع ما زعموه أدلة عليها ما كان ينبغي أن تصدر عن مسلم، أو عمن يدعي أنه مسلم، فإن الأمة المسلمة مجمعة سلفاً وخلفاً وإلى أن تقوم الساعة على أن السنة النبوية المطهرة وحي من قبل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى، وإجماع الأمة المسلمة على ذلك ليس صادراً عن فراغ أو عن هوى، ولكنه الحق الذي لا يعارضه إلا غويٌّ مبين.

والأدلة على أن السنة وحي من الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم كثيرة وعديدة أهمها: أولاً: إخبار الله تعالى بذلك في نصوص قاطعة في آيات بينات من القرآن المجيد الذي ينتسب إليه هؤلاء. من ذلك قوله عز وجل عن النبي صلى الله عليه وسلم: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}[72]. ومن ذلك قوله عز وجل عن نبيه صلى الله عليه وسلم: {وَلَوْ تَقَوَّلَ

[72] سورة النجم، الآيتان: 3_4.

عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ}[73].

فهذه الآيات ليس فيها إخبار بأن الرسول لا ينطق إلا بالوحي فقط، بل فيها إخبار بأنه صلى الله عليه وسلم لو افترى على الله تعالى شيئاً لم يوحه الله إليه لقتله الله وقضى عليه.

ثانياً: النصوص القاطعة من كتاب الله المجيد التي يأمر الله عز وجل فيها المؤمنين باتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما يأخذ وما يدع، وما يأمر وما ينهى، من ذلك قول الله تبارك وتعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}[74].

ثالثاً: ترتيب الله تعالى الإيمان على طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم والرضا بحكمه، والتسليم لأمره ونهيه في كل ما يراه ويحكم به، وذلك في قول الله عز وجل: {فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً}[75].

رابعاً: إجماع الأئمة كلها على أن السنة وحي من قبل الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم وبخاصة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم أجمعين حيث كانوا في حياته الشريفة يحفظون أقواله صلى الله عليه وسلم ويتذاكرونها فيما بينهم، وكانوا يتحرون الاقتداء به صلى الله عليه وسلم في كل ما يأتي وما يذر مستجيبين لتوجيه الله تعالى في قوله لأمة الإسلام: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً}[76]

أما ما أثاروه من مغالطات مدعين أنها أدلة على أن السنة النبوية المطهرة ليست وحياً، فهو كلام ظاهر البطلان. ومن الرد عليهم-رغم وضوح بطلانه-:

ما أثاروه من منزل جيش المسلمين في غزوة بدر، فقد كان ذلك بناء على رأي رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن ذلك عن وحي، وهذا بيِّن واضح، فإنه لما سأله أحد أصحابه رضي الله عنهم قائلاً: "أهذا منزل أنزلكه الله يا رسول الله، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال رسول الله صلى الله عليه

---

[73] سورة الحاقة، الآيات: 44-47.

[74] سورة الحشر، الآية: 7.

[75] سورة النساء، الآية: 65.

[76] سورة الأحزاب، آية: 21.

وسلم: (بل هو الرأي والحرب والمكيدة)، ولما أشار عليه صاحبه بمنزل أفضل انتقل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكون ذلك ليس عن وحي واضح. فلا يصح الاستشهاد به في مجال نفي الوحي فيما هو وحي.[77]

[77] أخرجه الطبراني في تاريخه، في ذكر وقعة بدر الكبرى، 2/ 441، والحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب ذكر مناقب الحباب بن المنذر بن الجموح رضي الله عنه، 3/ 482، حديث رقم (5801) وعقب عليه الذهبي قائلاً: حديث منكر وسنده.

المطلب الثالث:
شبهة أن الله إنما تكفل بحفظ القرآن دون السنة.

تقوم شبهتهم هذه على أن الله تعالى قد تكفل بحفظ كتابه القرآن. وذلك في قوله عز وجل: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[78]. لذلك ظل القرآن هو الحق الوحيد في دين الله الإسلام، فلم يحرف ولم يبدل، ولم تدخله كلمة ولا خرجت منه كلمة، ولم يرو بغير لفظه ومعناه، أما السنة فلم يتكفل الله سبحانه بحفظها، ولذلك داخلتها الموضوعات المحضة من جانب أي التي لم يقلها الرسول صلى الله عليه وسلم لا بلفظها ولا بمعناها ومن جانب آخر ضاعت ألفاظها ورويت بالمعنى، وذلك فيما لو صح أن الرسول صلى الله عليه وسلم قالها. فكان ضياع ألفاظها سببا في عدم معرفة المعنى الذي أراده الرسول صلى الله عليه وسلم، حتى ليصح أن يقال إن السنة كلها أضحت موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان منها موضوعاً بلفظه ومعناه، وما كان منها موضوع المعنى بسبب ضياع ألفاظه وروايتهم إياه بالمعنى، يقول برويز[79]: "اعلم أن الله تعالى لم يتكفل بحفظ شيء سوى القرآن، ولذا لم يجمع الله الأحاديث، ولا أمر بجمعها، ولم يتكفل بحفظها".

- الرد على الشبهة وتفنيدها:

إن الله عز وجل أنزل القرآن الكريم بلفظه ومعناه، فالقرآن كلام الله سبحانه، لذا كان جديراً بأن يحفظه الله سبحانه ويصونه أن يحرف أو يبدل، ولأن

---

[78] سورة الحجر، الآية: 9.

[79] هو غلام أحمد برويز بن فضل دين بن رحيم بخش، ولد في 9 يوليو 1903 م في بلدة بتاله بالبنجاب الشرقية في الهند، انتشرت دعوته في كراتشي وأطلق عليها اسم طلوع الإسلام، تدعو إلى التحكيم في القرآن فقط وسرعان ما انتشر ذكره وتجاوز إلى الدول العربية والأوروبية والأمريكية، هو أكثر مؤلف من القرآنيين، ومن مؤلفاته: أقضية القرآن، مكانة الإسلام، أسباب انحطاط الأمة، ولا زال الرجل حياً يسعى ويجتهد في نشر أفكاره وحزبه. القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، 49-55.

القرآن كذلك لم تجز روايته بالمعنى.
أما السنة فهي وحي الله تعالى إلى رسوله صلى الله عليه وسلم أوحى الله تعالى بما فيها من أحكام وتشريعات إلى نبيه صلى الله عليه وسلم ثم صاغها النبي بكلامه. ولأن السنة ليست كلام الله تعالى فقد أجاز العلماء روايتها بالمعنى، ولم يطلق العلماء هذا الحكم بلا ضوابط أو حدود، بل وضعوا لراوي الحديث بالمعنى ضوابط وشروطاً بحيث لا تجوز روايته الحديث بالمعنى إلا إذا توفرت فيه هذه الضوابط والشروط.
فإن كان الراوي على هذا العلم جاز له رواية الحديث بالمعنى، لأن في معرفته الضوابط أماناً من الخطأ في معاني الأحاديث التي يرويها. وإن لم تتوفر له الشرائط فلا تجوز له الرواية بالمعنى.
أما الزعم بأن الله تعالى لم يحفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فإن كان المراد أنه تعالى لم يحفظها بألفاظها. فهذا مسلّم، وقد بينا أن السنة ليست بحاجة إلى نفس الألفاظ، بل الحاجة إلى معانيها المنضبطة ولو رويت بألفاظ أخرى لا تخل بالمعنى.
أما إن كان المراد أن الله تعالى لم يحفظ السنة مطلقاً لا بألفاظها ولا بمعانيها، وأنها ضيعت، فذلك كذب وافتراء على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى الأمة المسلمة، وجحد ونكران لجهود عظيمة مميزة قام بها علماء السنة عبر تاريخ الإسلام.
والحق أن الله سبحانه تكفل بحفظ كتابه، ومن خلال حفظ كتابه تكفل الله تعالى ضمنياً بحفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ذلكم أن الكتاب بحاجة إلى السنة التي تبينه، كما قال عز وجل: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[80]. فالسنة ضرورية للكتاب، وهي إلى جانب الكتاب ضروريان للدين. فمن حفظ الله تعالى كتابه أن يحفظ السنة التي تبينه وتفصله، فإن الدين بحاجة إليهما. لذلك كان من قدر الله سبحانه أن هيأ لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم هؤلاء الأعلام الذين بذلوا في حفظ السنة ما لم يعرف له تاريخ العلوم والثقافات مثيلا من قبل ولا من بعد، وما كان ليتم لهم ذلك إلا بتوفيق من الله تعالى وهداية وتأييد، فقد ابتدعوا نظاماً لحفظ السنة، ومعرفة صحيحها بدرجاته، من الضعيف بدرجاته، من الموضوع، واخترعوا من الوسائل المعرفية والمناهج العلمية ما هو معجز في بابه، كل ذلك على غير مثال سابق لا عند العرب، ولا عند غير ... وقد شهدت الأمم جميعها بأن علماء السنة قد أتوا في باب جمعها وتصنيفها، وتمييزها، ومعرفة

---

[80] سبق بيانها ص20

الصحيح من الضعيف من الموضوع ما لم تعرفه الأمم من قبل. إنه توفيق - الله تعالى - لحفظ سنته الذي هو من حفظ كتابه، لحاجة الكتاب إلى السنة في بيانه وتفصيله، وحاجة دين الله الإسلام إلى الكتاب والسنة جميعاً.

أما زعمهم بأن السنة أضحت خليطاً لا يعرف منها الصحيح من الموضوع، فذلك كذب وافتراء بل تبجح ومكابرة، فإن أقل الناس ذكاء ومعرفة بالسنة تكفيه زيارة واحدة لإحدى المكتبات الحديثية التي تضم كتب السنة أو بعضها ليدرك بعد تصفح لعناوين هذه المدونات وبعض ما فيها أن الله تعالى حفظ سنة نبيه، وأن كتب الصحاح والسنن موجودة ينهل منها المسلمون الزاد النافع لهم في الدنيا والدين. رغم أنوف هؤلاء الكافرين-منكري السنة-أعداء الله وأعداء رسوله وأعداء المسلمين.[81]

[81] انظر: شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، 1/ 49 ـ 87، وللاطلاع أيضاً انظر: شبهات القرآنيين لعثمان بن معلم محمود بن شيخ علي

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني ويسر لي الحث، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وسأذكر أهم النتائج والتوصيات:

- تعرف القرآن أنه: "كلام الله المنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المعجز بسورة منه".
- تعريف السنة، وهي بشكل عام: ما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير.
- ذكرت حجية السنة في كل من الكتاب والسنة وكذلك الإجماع
- منزلة السنة من القرآن أنها مقررة للقرآن ومؤكدة لما جاء فيه، كذلك هي تفصل مجمله، ونخصص عامل، وتقيد مطلقه، وتشرع مالم يشرعه.
- وذكرت بعض شبهات من أنكر السنة والرد عليها.

وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا وأن يعلمنا ما ينفعنا وزدنا علماً، هذا والله أعلم وصلى الله على نبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

فهرس المراجع

- القرآن الكريم.
- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: 631هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق/ لبنان.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1999مدار الكتاب العربي.
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، الطبعة: الأولى، 1414هـ -1994م، دار الكتبي.
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، الطبعة: السابعة، 1424 هـ، دار الفلق – الرياض.
- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، الطبعة: الثانية، 1387 هـ، دار التراث – بيروت.
- تيسير التحرير، محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (المتوفى: 972 هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، 1403 هـ - 1983 م، ودار الفكر – بيروت، 1417 هـ - 1996 م.
- الجامع الكبير - سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: 1998 م.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة.
- الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، الطبعة: الثانية 1423هـ-2002م، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، الطبعة: السابعة والعشرون، 1415هـ /1994م، مؤسسة الرسالة/ بيروت، مكتبة المنار الإسلامية/ الكويت.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، الطبعة: 1427هـ-2006م، دار الحديث- القاهرة.
- شبهات القرآنيين حول السنة، محمود محمد مزروعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.
- شبهات القرآنيين، عثمان بن معلم محمود، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

- شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: 972هـ)، الطبعة: الثانية 1418هـ - 1997 م، مكتبة العبيكان.
- شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ)، الطبعة: الأولى، 1393 هـ - 1973 م، شركة الطباعة الفنية المتحدة.
- شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى : 716هـ)، الطبعة: الأولى ، 1407 هـ - 1987 م، مؤسسة الرسالة.
- علوم القرآن الكريم، نور الدين عتر، الطبعة: الأولى، 1414ه-1993م، مطبعة الصباح – دمشق.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ -2005 م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت/ لبنان.
- القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، خادم حسين إلهي بخش، الطبعة: الثانية، 1421ه -2000م، مكتبة الصديق/ المملكة العربية السعودية – الطائف.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، الطبعة: الأولى، 1409، مكتبة الرشد – الرياض.
- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، للإمام العلامة جمال الدين أبي عمر وعثمان بن عمر بن أبي بكر المقرئ النحوي الأصولي الفقيه المالكي، المعروف بابن الحاجب (المتوفي: 656ه)، الطبعة: الأولى، 1427ه -2006م، دار ابن حزم – الجزائر العاصمة.

- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، الطبعة: الأولى، 1411ه – 1990م، دار الكتب العلمية – بيروت.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.
- منزلة السنة في الإسلام وبيان أنه لا يستغنى عنها بالقرآن، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1421ه)، الطبعة: الرابعة، 1404ه-1984م، دار السلفية.
- موقع شبكة الألوكة: http://www.alukah.net/sharia/0/72808/#ixzz3n4eMAT3y

فهرس الموضوعات